تطور النظام المالي والنقدي
في البصرة والكوفة
من (١٤ -١٣٢هـ/ ٦٣٤-٧٥٠م)
(دراسة تحليلية مقارنة)

The development of the financial and monetary

system in Basra and Kufa from (14-132 AH-634-750 AD)

A comparative analytical study

م. م. إيمان محمد صالح حسين

د. بهجت عويد حمدان علي

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إظهار التطور في النظاميين المالي والنقدي في مدينتي البصرة والكوفة (١٤-١٣٢هـ/ ٦٣٤-٧٥٠م)، من خلال تتبع نشأة النظام المالي والنقدي في البصرة والكوفة في الفترة الزمنية المذكورة، بتفصيل بيانات الواردات والنفقات المالية ومقدار ما كان يجبى باسم المدينتين أو أسم العراق أو أرض السواد ، وكذلك هو الحال في إظهار التطور في النظام النقدي ، وما طرأ عليه من تطورات نقدية في نظام العملات وتداولها وأوزانها ومقاييسها ، وبيان الجانب المهم من هذا البحث وهي إظهار الأسباب التي دفعت الدولة لإصدار النقود وسكها . لتكون بذلك العملة الرسمية والأساسية للدولة الإسلامية وجميع الأقاليم.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، النظام النقدي، البصرة والكوفة، سك النقود.

Summary

This research aims to show the development of the financial and monetary systems in the cities of Basra and Kufa (14_132 AH / 634_750 AD), by tracing the emergence of the financial and monetary system in Basra and Kufa in the mentioned time period, by mentioning the data of imports and financial expenditures and the amount that was collected in the name of the two cities or the name of Iraq or The land of blackness, as well as the case in showing the development in the monetary system, and the monetary developments that occurred in the currency system, circulation, weights and measures, and an indication of the important aspect in this research, which are the most important reasons that prompted the state to issue and mint money. To be the official and basic currency of the Islamic state and all regions.

Keywords: the financial system, the monetary system, Basra and Kufa, coinage.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

إنَّ الواردات المالية في البصرة والكوفة لم تكن واضحة المعلم في كل الفترات وكانت تجبى بإسم واردات العراق مجتمعة، ولم يكن هناك تحديد بدقة لأبواب الجباية ومصادرها، فهل اقتصرت على الخراج وحده أم شملت ما يجبى من الأراضي العشرية ، والجزية، والتجارات، والمكوس، والهدايا، وغيرها، وهل شملت ما ترسله الأقاليم الأخرى، ولعل عدم التحديد بدقة كان من أكثر الصعوبات التي واجهت هذا البحث، فلم نقف كثيراً على روايات مفصلة بجبايات البصرة أو الكوفة إلا ما ندر, إنَّ الأحوال السائدة في عصر الراشدين والفترة الزمنية المحددة لدراستنا هذه، «كانت تقضي أن تصرف موارد الجباية على مقاتلة الكوفة والبصرة بعد إرسال خمسها إلى الحجاز، وهذا يتطلب التمييز بين ما يجبى للكوفة وما يجبى للبصرة، ولقد أشارت بعض المصادر إلى وجود سواديين متمايزين هما سواد الكوفة وسواد البصرة، كما أشارت إلى العراقيين، وإلى ولاة خراج على كل من البصرة والكوفة[1].، وستكون إيرادات البصرة والكوفة حسب ما ذكر في الروايات منفصلة باسم إيرادات البصرة والكوفة أو مجتمعة باسم السواد أو العراقيين، أو الكور التابعة لهما إدارياً ومالياً. منقسمة على مبحثين هم النظام المالي والنظام النقدي.

(١) خطط البصرة ومنطقتها : دراسة في أحوالها العمرانية والمالية في العهود الإسلامية الأولى , العلي , صالح ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ١٩٨٦م ، ص ٢٣٤.

المبحث الأول

تطور النظام المالي في البصرة والكوفة

إنَّ القاعدة العامة في النظام المالي الإسلامي تتضمن التخصيص لكل مصر ما يجبى من المقاطعات التي فتحها مقاتلة ذلك العصر، إضافة الى واردات أخرى وهي كالآتي:

المطلب الأول : الواردات المالية للبصرة والكوفة

١- جباية الأموال: إن هذه المدن بدأت ترفد إيرادات الدولة بأموال الخراج والضرائب والهدايا، فكانت البصرة هي أحد مدن العراق بل أهمها، وكان خراج العراق قد بلغ حوالي (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون سنوياً، في العصر الراشدي. أشار ابن الفقيه إلى ذلك قائلاً: «وكان خراج العراق أيام زياد بن أبيه مائة ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف درهم. وأيام عبيد الله بن زياد أكثر منه أيام زياد بن أبيه بعشرين ألف ألف. وكان في أيام ابن هبيرة (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة ألف ألف سوى طعام الجند وأرزاق الفعلة الذين يكونون في العسكر... وذكر بعض كتاب الفرس: إن العراق كان يجبي في أيام ..(٦٠٠٠٠٠٠) ستمائة ألف ألف مثقال، وزعم أنه جبي ... تسعمائة ألف ألف مثقال وترك في أيدي الناس كلهم من جميع غلاتهم (١٠٠٠٠٠٠٠) مائة ألف ألف(مائة مليون)، فهلك الناس حتى أن الجارية النفيسة كانت تباع بدرهم. وجبى بعض أمراء خراسان(٢٨٠٠٠٠٠٠٠) ثمانية وعشرين ألف ألف مثقال، وجبى في أرض الهند(٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين ألف ألف مثقال، وكانت جباية البصرة(٧٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وسبعين ألف ألف درهم، وأرض الكوفة (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين ألف ألف درهم[1].

إنَّ هذه الرواية تبين ما تم جبايته من قبل الولاة فلم يكن الخراج ثابتاً فزادت على عهد ولاة ونقصت على عهد آخرين، كانت جباية الأراضي عند الفتوح وتمصير البصرة والكوفة، أشبه بالوقتية فكل جباية حسب المكان والأرض التي تجبى منه فليس هناك شيء ثابت وقد تداخلت الأراضي العشرية مع الخراجية في البصرة والكوفة، إن مثل هذه الارقام والروايات تعطي دلالة واضحة على أن أمور الجباية في هذه الحالات

(١) البلدان , ابن الفقيه، أبي عبدالله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني،(ت:٣٦٥هـ٩٧٦م)، تحقيق : يوسف الهادي ،عالم الكتب، بيروت ، لبنان، ١٩٩٦م ص ٣٩١. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم , المقدسي البشاري , أبو عبدالله محمد بن أحمد ,(ت:٣٨٠ هـ -٩٩٠م), مكتبة مدبولي , القاهرة , ١٩٩١م ، ص١٣٣.

كانت أقرب ما يكون إلى الاجتهادات الشخصية أو الآنية، بمعنى أن التقدير كان يترك للوالي حسب حالة كل أرض.

٢- الغنائم: ما يأخذه المجاهدون من الأَعداء المحاربين، عندما يَهزمونهم، وهذه الغنائم تشمل الأَموال والسِلاح والدواب[١]، ان الفتوحات وما ترتب عليها من غنائم للمقاتلين في البصرة والكوفة وأرض السواد عامة، جعل من هذه الغنائم أنتكون مورداً مالياً يرفد بيت المال والمقاتلة على حدٍ سواء، وفي هذا الصدد يذكر الطبري: «فمات الحكم بن عمرو وَكَانَ قَدْ غزا طخارستان، فغنم غنائم كثيرة، ..... ثُمَّ بعث الربيع بن زياد الحارثي إِلَى خُرَاسَان فِي خمسين ألفا، مِنَ الْبَصْرَةِ خمسة وعشرين ألفا، ومن الْكُوفَة خمسة وعشرين ألفا، عَلَى أهل الْبَصْرَة الربيع، وعلى أهل الْكُوفَة عَبْد اللَّهِ ابن أبي عقيل، وعلى الجماعة الربيع بن زياد»[٢].،إن هذه الرواية تشير إلى نوع من الواردات ويتمثل بالغنائم وكانت كثيرة، فأرسل من البصرة خمسة وعشرين ألفاً ومن الكوفة مثلها، وعلى الجماعة البالغ غددهم خمسين ألفاً من البصرة والكوفة الربيع بن زياد.

٣- الصوافي: وهي المناطق المفتوحة حيث ترك عدد من الملاكين أراضيهم فارين، فصارت صوافي تقوم الدولة باستثمارها،[٣] وتعد الصوافي من الواردات المالية لمدينتي البصرة والكوفة في العهد الفترة الزمنية المذكورة ، وقد فصلت الصوافي عن بيت المال وجعلت للخليفة، وكانت صوافي العراق اراضي واسعة وكبيرة تدر دخلاً يبلغ سبعة ملايين درهم سنوياً، وذكر أبو يوسف: «وكان خراج ما استفصاه عمر ﷺ سبعة آلاف ألف»[٤]، و قام أبو موسى الأشعري «استقرى(قرأ وضع) كور دجلة فوجد أهلها مذعنين بالطاعة، فأمر بمساحتها ووضع الخراج على قدر احتمالها»[٥].، أما مقدار جباية هذه الأراضي، فإن واردات البصرة والكوفة منذ تمصيرهما في فترة صدر الإسلام والعصر، الذي يليها لم تكن هناك استقلالية تامة في الواردات تسمى باسم هذا المصر دون الآخر إلا ما ندر، وفي حالات خاصة، وإنما كانت تسمى بواردات

(١) كتاب القران ونقض مطاعن الرهبان، صلاح عبد الفتاح، الخالدي، دار القلم ، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢٠٧: وسيشار اليه لاحقاً، كتاب القران، صلاح الخالدي.

(٢) تأريخ الرسل والملوك , تاريخ الطبري , الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (ت:٣٤٠هـ٩٥٢م)،١١مجلد، دار التراث ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م. ج ٥، ص ٢٢٦, وسيشار إليه لاحقا هكذا: تاريخ الرسل والملوك , الطبري .

(٣) عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، أكرم بن ضياء العمري،مكتبة العبيكان - الرياض , الطبعة: الأولى، - ٢٠٠٩م،ص٢٤٣.

(٤) الخراج، أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد ،(ت:١٨٢هـ٧٩٨م) ، دار المعرفة ، بيروت ،١٩٧٩م, ص ٦٩.

(٥) فتوح البلدان، البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (ت:٢٧٩هـ٨٩٣م), دار ومكتبة الهلال، بيروت،١٩٨٨م. ص ٣٧٠, وسيشار إليه لاحقا هكذا : فتوح البلدان , البلاذري .

العراق أو جباية العراق، وذلك نتيجة للتوسع في الفتوحات الإسلامية حتى فترة ما بعد عصر الراشدين واعتماد هذه الامصار على ما يجبى من أراضي الفتوح، فقد تكون جباية خاصة لمدينة البصرة قريبة من الكوفة والعكس صحيح، وكان هناك ديوان للخراج لضبط هذه الواردات والحسابات التي تدخل إلى هذه المدن وقد ولي عليها ولاة مختصون بجمع الخراج، وأول نشأتها كانت في العصر الراشدي وظلت بعد الفتح الإسلامي على ما كانت عليه؛ لأن ديوان خراج البصرة والكوفة أو خراج العراق كان آنذاك مكتوب باللغة الفارسية، وذكر ابن مسكويه حول هذا الموضوع قائلاً: «وأما استعمال الدهاقين... وبلغ خراج العراق مائة ألف ألف (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بضمانها، فخيرني معاوية بين الضمان والعزل، فكرهت العزل، فكنت إذا استعملت العرب كسروا الخراج، وإن أقدمت على الرجل منهم أوغرت صدور عشيرته، وإن أغرمت قومه أضررت بهم، وإن تركته ضاع لي حق وأنا أعرف مكانه، فوجدت الدهاقين أعرف بالجباية، وأوفى بالأمانة، وأهون على المطالبة منكم، مع أني قد جعلتكم أمناء عليهم»[1]، ونلاحظ أيضاً تقارب الأرقام بين ما سمي بجباية العراق أو عندما فصّلها بجباية البصرة والكوفة، فالأرقام قريبة من مائة ألف، وهي لا تشمل البصرة وحدها أو الكوفة وحدها وإنما تشمل البصرة وما يتبعها إدارياً ومالياً من كور ومساقي المياه، وكذلك الحال ينطبق على مدينة الكوفة، ويبدو أن أموال جباية العراق بقيت قرابة المائة ألف إلا في زمن الحجاج حيث كانت الجباية متدنية جداً بحيث لم يتجاوز ١٨ مليون درهم وهذا مبلغ يعتبر قليل بالنسبة لجباية العراق.

٤- غلات السواد: هذه الغلة ما يكون قوتنا وإنما ذهب فيه إلى أن لنا فيه شيئا،[2] ذكر الماوردي شرحاً مفصلاً في أرض السواد والعراق وموقع البصرة والكوفة منه قائلاً: «فسموا خضرة العراق سوادًا، وسمي عراقًا؛ لإستواء أرضه حين خلت من جبال تعلو وأودية تنخفض، والعراق في كلام العرب هو الإستواء، أي: ليس له إستواء؛ وحدّ السواد طولاً من حديثة الموصل إلى عبادان، وعرضه من عذيب القادسية إلى حلوان[3]، يكون طوله مائة وستين فرسخاً[4]، وعرضه ثمانين فرسخاً، فأما العراق فهو في العرض مستوعب لأرض

(١) تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد يعقوب،(ت:٤٢١هـ-١٠٣٠م).٧مجلد، تحقيق: كسروي حسن، دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٣م ج ٢، ص ٩٩.

(٢) الاستخراج لأحكام الخراج، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م،ص١١١

(٣) مدينة جليلة كبيرة، وأهلها أخلاط من العرب والعجم من الفرس والأكراد افتتحت أيام عمر بن الخطاب، البلدان، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت بعد ٢٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت , الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ ،ص٧٥هـ.

(٤) الفرسخ يعادل ثلاثة أميال، والميل ١٦٧٠ م، فيكون الفرسخ بالكيلو ما يعادل ٥ كيلو متراً تقريبًا، وبل الغَمَامَة في شَرحِ

السواد عرفاً، ويقصر عن طوله في العرف؛ لأن أوله من شرقي دجلة العلث، وفي غربيها حربي، ثم يمتد إلى آخر أعمال البصرة من جزيرة عبادان[١]، فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً يقصر عن السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً، وعرضه مع تبعه في العرف ثمانون فرسخاً كالسواد»[٢]، ويبدو من خلال ما ذكر من الروايات أن البصرة والكوفة كانت تجمع أموالهما تحت اسم العراق والسواد والعراقيين، ولربما تفوقت جباية البصرة والكوفة بالأرقام على ضوء ما نقل من روايات تاريخية، لأسباب كثيرة منها: أن أبواب المال والعينات والمقصود بها غلة تجارية أو خراجية أو عشرية، خاصة أن للبصرة منفذ بحري ونهري يربط المشرق بالمغرب إضافة لكور ألحقت بالبصرة إدارياً ومالياً أوسع من التي ألحقت بالكوفة.

٥- هدايا النيروز: **وهي هدايا من حق الملك، فالمهرجان دخول الشتاء وفصل البرد ، والنيروز اذن بدخول فصل الحر.**[٣] تعتبر هدايا النيروز من الواردات المالية التي يطالب بها الحاكم، أما أصل نيروز فقد جرت العادة تقديم هدايا في عيد النوروز، وهذا المهرجان عادة قديمة كانت لدى الفرس، وقد ذكر القلقشندي في هذا الصدد قائلاً: «وأما عوام الفرس فكانت عادتهم فيه رفع النار في ليلته، ورش الماء في صبيحته؛ ويزعمون أن إيقاد النيران فيه لتحليل العفونات التي أبقاها الشتاء في الهواء..»[٤]. وذكر الريس فالمهرجان دخول الشتاء وفصل البرد، والنيروز إذن بدخول فصل الحر[٥]، هذه الروايات تبين لنا أصل عيد النيروز أو كما يطلق عليه في العراق عند الأكراد خاصة أعياد النوروز، ووجدت هذه الهدايا (النيروز) أثناء الفتوح في العصر الراشدي، وقد صالح الأحنف بن قيس أهل بلخ على أربعمائة ألف، ثم تطور الأمر إلى أن تكون هذه الهدايا هي جزء من الموارد المالية لمدينة البصرة والكوفة ومقاطعاتهما والكور التي ألحقت بهما

عُمْدَةِ الفِقْه لابْنِ قُدَامَة،٨مجلد الطيار، عبد الله بن محمد بن أحمد ،دار الوطن للنشر والتوزيع، السعودية،الطبعة: الأولى،٢٠١٢م، ج١،ص٣٩٢.

(١) عبادان فحصن صغير على شط البحر، ومجمع ماء دجلة، وهو رباط كان فيه المحاربون للصفرية والقطرية وغيرهم من متلصصة البحر، وبها على دوام الأيام مرابطون، صورة الارض،٢مجلد، أبن حوقل، ابو القاسم محمد(ت٣٦٧هـ)دارصادر ، بيروت ،١٩٣٨م، ج١،ص٤٨،

(٢) الأحكام السلطانية، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي،(ت:٤٥٠هـ-١٠٨٥م)، دار الحديث , القاهرة، ٢٠٠٧م ص ٢٥٩.

(٣) التاج في أخلاق الملوك ، الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، (ت ٢٥٥هـ) , المحقق: أحمد زكي باشا , المطبعة الأميرية - القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م،ص١٤٦

(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء , القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري ثم القاهري (ت: ٨٢١هـ- ١٤١٨م)، ١٥ مج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ج٢، ص ٤٤٧، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: صبح الأعشى, القلقشندي .

(٥) الريس، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم الاسلامية، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ص ٢٠٣، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: الخراج والنظم, الريس .

إدارياً ومالياً.، وأما أول من فرض الرسوم على الهدايا فقد ذكر القلقشندي رواية تشير إلى أن الحجاج هو أول من فرضها وليس معاوية بقوله: «أن أول من رسم هدايا النيروز والمهرجان في الإسلام الحجاج بن يوسف الثقفي، ثم رفع ذلك عمر بن عبد العزيز»[١].

المطلب الثاني: النفقات المالية في البصرة والكوفة

أسهمت الموارد المالية التي تم تحصيلها من مدينتي البصرة والكوفة أو أراضي السواد في تحويلها إلى نفقات في هذه المدن ومنها:

١- العطاء والرزق: ذكر البلاذري أن الناس كانوا يأخذون العطاء والأرزاق من دار الرزق، غير أن دفع العطاء لم يكن ميسوراً دائماً، وخاصة إذا لم يصل الخراج في وقته المعين، ولما آلت الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان وولي زياد بن أبيه أمر الكوفة والبصرة أجرى تنظيمات واسعة، منها: أن الكوفة جعلت أرباعاً بعد أن كانت أسباعاً وهي أصبحت فيها أربع رؤساء قبائل بعد أن كانت سبعة وتحت كل ربع أو أسم توجد ثلاث إلى أربع قبائل، وثبت التنظيم الاداري للقبائل وجعل لكل قبيلة عريف، (والراجح أن كل قبيلة أصبحت تضم(١٠٠٠) ألف مقاتل، ودققت السجلات على هذه الأساس، واهتم زياد بن أبيه بضبط أحوال الريف والجباية، فاستقرت موارد الجبايات مما يسر تنظيم العطاء والرزق، وفي زمنه تم بناء دار الرزق في الكوفة والبصرة وثبت مقدار الرزق)[٢]. وأمر الخليفة الأموي معاوية(رضي الله عنه) لأهل الكوفة زيادة في العطاء وقدره عشرة دنانير، وذكر البلاذزي حول ذلك: «واستعمل معاوية النعمان بن بشير على الكوفة فكتب إليه معاوية يأمره أن يلحق لأهل الكوفة في أعطياتهم زيادة عشرة دنانير»[٣]، وكانت هذه الزيادة أو مكرمة العطاء مؤقتة لأم ينفذ بعضها ويرد بعضها، وأهتم عمر بن عبد العزيز بأمر العطاء، وذكر الأصبهاني «وزاد الناس في عطاياهم عشرة عشرة العرب والموالي»[٤]، وكان رسول الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز يأتي إلى البصرة فإذا سمع به تلقاه الناس فليس يقدم إلا بزيادة في عطاء أو قسم أو خير يأمر

(١) صبح الأعشى، القلقشندي , ج ٢، ص ٤٤٧.

(٢) أنظر: الكوفة وأهلها في صدر الاسلام: دراسة في أحوالها العمرانية وسكانها وتنظيماتهم ،العلي , صالح, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , ٢٠٠٣م. ص ١٩٢, وسيشار إليه لاحقا هكذا: الكوفة وأهلها, العلي .

(٣) أنساب الأشراف، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود،(ت:٢٧٩هـ_٨٩٣م)،١٣مجلد، تحقيق: سهيل زركار، رياض الزركلي، دار الفكر، بيروت،١٩٩٦م. ج ٥، ص١٤, وسيشار إليه لاحقا: أنساب الأشراف , البلاذري .

(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني ,١٠ مج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩م، ج ٥، ص ٣٣١، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: حلية الأولياء, الأصبهاني.

به أو شر ينهى عنه»[١]. والراجح ان هذا الأمر كان ينطبق كذلك إلى الكوفة[٢]، إن ما ذكر من العطاء فقد أصبح لأن يكون بمثابة التكافل والضمان الاجتماعي، وليس بغريب على مؤسسات الدولة الإسلامية أن تقوم بمثل هذا العمل، من تكافل وضمان اجتماعي لأفراد المجتمع، فالإسلام دين التكافل والتآصر بين المسلمين، فكانت تدخل مصارف الزكاة ونحوها في هذا النوع من النفقات، حيث كان في إقليم العراق والذي يشمل البصرة والكوفة، فقراء هذه المدن والإقليم كانوا يحملون بطاقات محدد لهم فيها الكمية المخصصة لكل فرد من المعونات العينية[٣].

٢- رواتب الموظفين: اشتمل إقليم العراق عامة والبصرة والكوفة خاصة، على عدد كبير من العمال والموظفين كانت تصرف لهم رواتب ونفقات مالية تختلف عن عطاء المقاتلين ، وذكر المبرد عن ذلك في قوله: «وبلغ زياداً عن رجل يكنى أبا الخير .... فولاه جند يسابور وما يليها، ورزقه أربعة آلاف درهم في كل شهر، وجعل عمالته في كل سنة(١٠٠٠٠٠) مائة ألف»[٤]، وقد خاطب الخليفة الأموي معاوية أهل البصرة أن ديوان عمالكم كان(٩٠٠٠٠٠) تسعون ألفاً والآن عددهم(١٤٠٠٠٠) مائة وأربعون ألف عامل بين موظف وكاتب وعامل سوق وذكر الطبري هذه الرواية قائلاً: «وما أحصى ديوان عمالكم إلا تسعين ألفا، ولقد أحصي اليوم مائة وأربعين ألفاً»[٥]

إن طبيعة أي عمل قائم على تقاضي أجور مالية لقاء تقديم خدماتهم إن كانوا كتاباً أو عمالاً أو رؤساء دواوين أو قضاة، تتفاوت نسب ومعدل رواتبهم من عمل إلى آخر، ويذكر الجهشياري سبب إقامة ديوان الخاتم، قائلاً: «وكان معاوية أول من أتخذ ديوان الخاتم، وكان سبب ذلك: أنه كتب لعمرو بن الزبير(١٠٠٠٠٠) بمئة ألف درهم الى زياد، وهو عامله على العراق، ففض عمرو الكتاب وجعلها مئتي ألف درهم، فلما رفع زياد بن أبيه حسابه، قال معاوية: ما كتبت له إلا بمئة ألف درهم، وكتب الى زياد بن أبيه بذلك، وأمره أن يأخذ(١٠٠٠٠٠) المئة الألف منه، فحبسه بها، فاتخذ معاوية ديوان الخاتم

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه, ابن عبد الحكم، أبي محمد عبدالله،(ت:٢١٤هـ-٨٣٠م)، تحقيق: أحمد عبيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٤م, ص ٦٣.

(٢) الكوفة وأهلها، العلي , ص ١٩٨.

(٣) الإدارة في العصر الأموي , نجدة، خماش، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م، ص٣٣٥، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: نجدة، الإدارة.

(٤) الكامل في اللغة والادب، المبرد, محمد بن يزيد أبو العباس، (ت:٢٨٥هـ-٨٩٨م)، ٤مجلد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م. ج ٣، ص ١٩١, وسيشار إليه لاحقا هكذا : الكامل في اللغة والأدب, المبرد .

(٥) الوزراء والكتاب، الجهشياري، أبي عبدالله محمد بن عيدروس ،(ت:٣٣١هـ-٩٤٣م)، تحقيق: مصطفى السقا، ابراهيم البياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى حلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٩٨م, ص ٢١- ٢٥, وسيشار إليه لاحقا هكذا : الوزراء والكتاب , الجهشياري .

وقلده عبدالله بن محمد الحميري وكان قاضياً»[١]، وهذه الرواية تبين حجم النفقات الخاصة بالرواتب التي يتقاضاها الكتاب والعمال في مدينتي البصرة والكوفة في العراق، وإن النفقات المالية لرواتب الموظفين بجميع مسمياتهم، تظهر لنا مدى اهتمام القائمين على إدارة الدولة والنظام المالي، بالجانب المدني في البصرة والكوفة بعيداً عن عطاء ورواتب المقاتلة والعساكر القاطنة في هذه المدن، فرغم كل الاحداث التي صاحبت الفتوحات والتمصير وما بعدها، وتبين لنا أن هذه الرواتب أظهرت لنا جانباً من التنظيم المالي والتمييز بين المدنيين والمقاتلة وأنه كانت هناك دواوين وكتاب يقومون بهذا العمل في تسمية وتوزيع هذه الرواتب لمستحقيها.

٣- النفقات العسكرية والحربية: تعد النفقات العسكرية أحد أهم أبواب ومصارف النفقات المالية في البصرة والكوفة، فالبصرة كانت أعداد الجنود تتراوح ما بين (٦٠٠٠٠_٨٠٠٠٠) ستين ألفاً إلى ثمانين ألفاً وهذه الأعداد تحتاج إلى نفقات ورواتب واهتمام خاص من الدولة، فذكر الطبري أن معاوية «قال: يا أهل البصرة انسبوني ... ولقد وليتكم وما أحصى ديوان مقاتلتكم إلا سبعين ألف مقاتل ولقد أحصى اليوم ديوان مقاتلتكم(٨٠٠٠٠) ثمانين ألفاً»[٢]، ويلاحظ أن هناك تناسباً بين أعداد المقاتلة في الولاية ومبلغ جبايتها، وأن عدد من في الديوان من المقاتلين فيها يتأثر بالإمكانات المادية لها، وقد يفسر هذا نقل المقاتلة من البصرة والكوفة إلى خراسان[٣]، أما النفقات الحربية فقد كانت نفقة الصناعات الحربية تتزايد، إذ كان اهتمام الدولة بسلاح البحرية واضح، حتى وصل عدد المراكب البحرية في عهد الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك(١٨٠٠) ألف وثمانمائة سفينة كبيرة[٤]، وإن لم تكن لمدينة البصرة والكوفة أعداد واضحة من هذه السفن، إلا أن الدور الذي كان يقوم به العراق بصورة عامة ومدينتي البصرة والكوفة خاصة من فتوحات ونسبة الجبايات، يجعلنا نتصور أن للبصرة والكوفة كانت لهما نسبة عالية من النفقات الحربية ومن هذه السفن والمراكب الحربية، كيف ولا وأن مدينة البصرة وموقعها الجغرافي بين المياه الإقليمية والتي تربط بين الأنهار والأبحار فقد كانت طرقها المائية ممراً للسفن الحربية باتجاه الشرق.

(١) الوزراء والكتاب، الجهشياري, ص ٢٤- ٢٥.

(٢) تاريخ الرسل والملوك , الطبري ، ج ٥، ص ٥٠٤.

(٣) الحياة الاقتصادية في العصور الاسلامية الأولى , البطاينة، محمد ضيف ، دار طارق، عمان، ١٩٨٠م، ص ١٧٢، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: الحياة الاقتصادية, البطاينة .

(٤) التطور الاقتصادي في العصر الاموي دراسة تحليلة تقومية ,الجفري، محمد هاشم عيدروس، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٢م، ص ٨٢، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: التطور الاقتصادي, الجفري .

٤- نفقات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية: تم الحديث عن هذه النفقات في الفصل الأول في جانب الاصلاح الزراعي والري والمحاصيل الزراعية، حيث شملت نفقات البنى التحتية مثل: السدود والمسنيات وحفر الأنهار وكري الجداول وإقامة القناطر وبناء المساجد والاسواق، في كل من مدينتي البصرة والكوفة إذ يعتبر من نفقات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وذكر البلاذري: «قالوا: ولما قدم عبد الله بن عمر بن عبد العزيز عاملاً على العراق من قبل يزيد بن الوليد أتاه أهل البصرة فشكوا إليه ملوحة مائهم. وحملوا إليه قارورتين في أحدهما ماء البصرة وفي الأخرى ماء من ماء البطيحة فرأى بينهما فصلاً فقالوا: إنك إن حفرت لنا نهرًا شربنا من هذا العذب.... قال رجل ذات يوم في مجلس بن عمرو الله أنى أحسب نفقة هذا النهر تبلغ ثلاثمائة ألف أو أكثر فقال ابن عمر، لو بلغت خراج العراق لأنفقته عليه»[١].

٥- حصة بيت المال: كانت ترسل البصرة والكوفة ما يتبقى من أموال بعد سد نفقات المصر، وكانت الأموال المتبقية تختلف من عام إلى آخر تبعاً لمقدار الدخل والمصروفات في البصرة والكوفة، لكن تحويل الأموال من قبل الولاة إلى بلاد الحجاز قبل سد حاجة المدينتين، كان يسبب مشاكل وهذا ما حدث في البصرة مع الوالي زياد بن أبيه، حيث أراد تحويل الأموال قبل دفع عطاء المقاتلين، وذكر المقدسي عن ذلك قائلاً: «جبى العراق (١٠٠٠٠٠٠٠) مائة ألف ألف درهم(مائة مليون درهم) وجعل يخطب الحجاز»[٢]، فقد أجبر السكان دفع العطاء وسدّد نفقات البصرة ثم بعدها يحوّل الفائض من أموال الجباية، ويروي البلاذري قائلاً: «أن زياداً كان يجبي من كور البصرة ستين ألف ألف فيعطي المقاتلة من ذلك ستة وثلاثين ألف، ويعطي الذرية ستة عشر ألف ألف درهم (١٦٠٠٠٠٠) ستة عشر مليون وينفق نفقات السلطان ألف ألف درهم، ويجعل من بيت المال للبوابق والنوائب ألفي ألف، ويجعل إلى معاوية ثلثي الأربعة آلاف ألف؛ لأن جباية الكوفة ثلثي جباية البصرة، وحمل عبيدالله بن زياد بن أبيه إلى معاوية(٦٠٠٠) ستة آلاف درهم فقال اللهم أرض عن ابن أخي»[٣].

(١) فتوح البلدان، البلاذري , ص ٣٥٩.

(٢) البدء والتاريخ، المقدسي، المطهر بن طاهر، (ت:٣٥٥هـ٩٦٦م)، ٦ مجلد، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر ، ٢٠١٣م, ج٦، ص ٢.

(٣) أنساب الاشراف، البلاذري , ج ٥، ص ٢١٩.

المبحث الثاني

تطور النظام النقدي في البصرة والكوفة

المطلب الأول: مرحلة قبل إصدار النقود الإسلامية ١٤- ٧٦هـ/ ٦٢٤- ٦٩٥م):

كانت الحياة الاقتصادية في مدينتي البصرة والكوفة تعتمد بشكل أساسي على النقود الأجنبية، حيث لم تكن هناك بعد عملة خاصة بإقليم العراق والدولة الإسلامية عامة قد صدرت، وترتب على ذلك اختلاف تلك النقود باختلاف مصدرها، كما اختلفت أوزانها تبعاً لذلك، وكان لاختلاف مصادر النقود أثر في ظهور الغش في بعض العملات، مما جعل الناس في تلك الفترة تفقد ثقتها في العملات، وكان يتم التعامل مع أغلب هذه العملات على أساسها المعدني لا النقدي، يعني إن كان من الذهب أو الفضة فالتعامل مع هذه العملة بوزنها من هذه العملة وليس قيمتها، على عكس النظام النقدي الذي يجعل لكل عملة قيمتها النقدية، وذكر المقريزي: «يقال: إن أول غش الدراهم وضربها زيوفاً... في البصرة في سنة أربع وستين من الهجرة ثم فشت في الأمصار»[1]، فعلى سبيل المثال، التكلفة المادية للدرهم أو الدينار إن كانا من نفس المعدن هي نفس القيمة المادية، لكن الاختلاف بالقيمة النقدية، ولو جعلنا المثال أبسط في زمننا الحاضر، على سبيل المثال التكلفة المادية لإصدار ورقة فئة واحد دينار أردني هي نفس التكلفة المادية لإصدار ورقة فئة (٥٠) خمسين دينار حتى و إن اختلفت الألوان، لكن الاختلاف في القيمة النقدية التي تصدرها الدولة والنظام المالي لهذه الدولة، فتعطي هذه الورقة قيمة نقدية بدينار واحد وتعطي لتلك الورقة قيمة نقدية (٥٠) بخمسين دينار، وكذلك هو الحال في العملة العراقية، فالغش كان أحد أهم الأسباب للعمل على إصدار عملة نقدية خاصة بالدولة الإسلامية، والبصرة والكوفة ينطبق عليهما ما ينطبق على سائر أرجاء الدولة الإسلام.

ضرب معاوية ديناراً عليه تمثال متقلداً سيفاً، كما ضرب درهماً يزن ستة دوانق، وذكر: «فضرب معاوية، تلك الدراهم السود الناقصة من ستة دوانيق فتكون خمسة عشر قيراطاً تنقص حبة أو حبتين وضرب منها زياد، وجعل وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، وكتب عليها فكانت تجرى مجرى الدراهم، وضرب

(١) رسائل المقريزي، المقريزي , دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٦٦، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: رسائل المقريزي , المقريزي.

معاوية أيضًا دنانير عليها تمثال متقلداً سيفاً»[١]، لكن كل هذه المحاولات لم تصل لمرحلة الإصدار النقدي، إذ كانت مجرد ضرب نقود يقوم بها الوالي أو الخليفة بين الحين والآخر.

المطلب الثاني: مرحلة الاصدار النقدي (٧٧- ١٣٢هـ/ ٦٩٦- ٧٤٩م):

إن أهم أسباب الإصدار النقدي أن الدولة الإسلامية أصبح لها كيان وينافس اقتصادها الأقاليم والدول المجاورة وكانت بحاجة إلى فرض هيبتها، فإصدار النقود كان ولازال يعكس هيبة الدولة، حيث ينقش أو يضرب على العملة اسم أو صورة ترمز لهذه الدولة ومكانتها، إضافة للتخلص من التبعية الاقتصادية للدولة البيزنطية التي كانت دنانيرها تمثل جانب نقدي في اقتصاد الدولة الإسلامية، ولضبط الإصدار النقدي، تم منع سك أي عملة سوى العملة التي تصدرها الدولة من دور السك الرسمية، وإنزال عقوبة شديدة بمن يخالف ذلك، ومنعاً للتلاعب في أوزان النقود الرسمية فقد تم ضبطها بواسطة الصنج الزجاجية[٢]، وقد شددّ ولاة العراق في قضية الوزن وجودة الدرهم، وذكر ابن تغري حول ذلك قائلاً: «وأول من شدَّد في أمر الوزن وخلص الفضة أبلغ من تخليص من كان قبله عمر بن هبيرة أيام يزيد بن عبد الملك وجود الدراهم، ثم خالد بن عبد الله القسري أيام هشام بن عبد الملك، فاشتد فيه أكثر من ابن هبيرة، ثم ولي يوسف بن عمر فأفرط في الشدة، وامتحن يومًا العيار فوجد درهمًا ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط. وكانوا مائة صانع، فضرب في حبة مائة ألف سوط، وكانت الدراهم الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية»[٣]، ويتضح من خلال هذه الرواية شدة الولاة في مراقبة الأوزان، خاصة أنه كان يدخل للعراق والبصرة خاصة الدراهم الفارسية التي غلب عليها الغش، وقد خضعت النقود لرقابة الدولة مباشرة من حيث الكم والنوع، وفيما يتعلق الأمر بالدراهم فقد مرت الرقابة بعدة تطورات، منها أن كان هناك نموذج واحد للدراهم الرسمية والتي على دور السك الحكومية في العراق أن تضرب مثلها، كما كان يطلب من دور السك تقديم بيان شهري يوضح كمية المال الواردة إلى دار السك، وللأفراد حرية سك ما يملكون من الفضة، شريطة أن يتم ذلك عن طريق دور السك، الحكومية، وحددت كذلك

(١) رسائل المقريزي، المقريزي , ص ١٦٠.

(٢) الصنج الزجاجية استخدمت في وزن النقود الإسلامية ذات الألوان المختلفة كالأصفر والأخضر والأزرق وغيرها، تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية، الحسني , أحمد حسن, دار المدني، جدة، ١٩٨٩م، ص ٨٦، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: ، تطور النقود, الحسني .

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة , ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ- ١٤٧٠م)، ، ١٦ مج، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ج ١، ص ١٧١، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: النجوم الزاهرة, ابن تغري .

أجرة السك لكل مائة درهم درهماً[١]. ، وأما أهم خصائص النقود الإسلامية، فقد ألغيت الإشارات التي تشير إلى العقيدة المسيحية المحرّفة، وتم استبدالها بعبارات تدل على عقيدة التوحيد الإسلامية، غير أنها جاءت موافقة في أوزانها النسبية لنصاب زكاة النقدين (الذهب والفضة) ومقدارها، وقد حدد وزن الدينار باثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة، وجعل الدرهم خمسة عشر قيراطاً أو ستة دوانق ،وحدد بناء على الوزن السابق سعر صرف بين الدرهم والدينار، فكانت كل عشرة دراهم تساوي سبعة دنانير[٢]، وجاء بيان الأوزان في الجدول السابق، وتحددت تواريخ إصدار النقود الإسلامية بالتاريخ الهجري المتسلسل، بينما كانت النقود الساسانية والبيزنطية تعتمد تواريخها على بداية حكم كل ملك[٣]. ، ولعل أهم ما يميز النقود الإسلامية عني غيرها هو الصبغة الإسلامية من تواريخ أو كتابة، إضافة إلى كسب ثقة الناس في هذه النقود، وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سُكّت النقود ابتداءً من عام (٧٤هـ/ ٦٩٣م)، وذكر المقريزي: «فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان. فحص عن النقود والأوزان والمكاييل، وضرب الدنانير والدراهم في سنة ست وسبعين من الهجرة فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي، وجعل وزن الدرهم (١٥) خمسة عشر قيراطاً سوى، والقيراط أربع حبات، وكل دانق قيراطين ونصفاً... ونقش على أحد وجهى الدرهم: قل هو الله أحد، وعلى الآخر: لا إله إلا الله، وطوق الدرهم على وجهيه بطوق وكتب في الطوق الواحد ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا، وفي الطوق الآخر محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»[٤].

إن ما ذكرناه من مراحل إصدار النقود وأوزانها، قد جاء ملائماً للحياة الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، حيث تم تقسيم الدولة إلى قسمين شرقي يتم فيه إصدار العملة الفضية (الدراهم) وتداولها، وهذا القسم يشمل العراق ومن ضمنه البصرة والكوفة التي كانت الدراهم الفضية هي العملة السائدة في هذين المصرين؛ وذلك لأن الدراهم والنقود الفارسية كانت هي المتداولة في تلك الفترة قبل الإصدار، فصدرت الدراهم الفضية لأن الناس كانوا قد اعتادوا على التداول بالعملة الفضية كوحدة معيارية في التعامل، وقسم غربي يتم فيه إصدار العملة الذهبية (الدنانير) وتداولها، الذي كانت تسيطر عليه الدولة البيزنطية، وصدرت الدنانير وذلك أيضاً لأن الناس قد اعتادوا استخدام العملة الذهبية كمعيار في التعامل بينهم،

(١) الكامل في اللغة والادب ،المبرد , ص ١٣٢.

(٢) شرح زروق على متن الرسالة، زروق، ابن أبي زيد القيرواني شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، (ت: ٨٩٩هـ- ١٤٩٤م)٢مج، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٤٩٠، وسيشار إليه لاحقاً هكذا: شرح زروق, زروق.

(٣) الإدارة في العصر الأموي، نجدة , خماش , دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م ,ص ٢٤٤.

(٤) رسائل المقريزي، المقريزي , ص ١٦١- ١٦٢.

ويبدو أن النظام المالي والنقدي في البصرة والكوفة لم يكن بمعزل عن إقليم العراق، إن كان ذلك في النظام المالي بشقيه الواردات والنفقات المالية، أو إصدار النقود وسكها وبيان أوزانها في النظام النقدي، لذلك لم نطلع على تفاصيل كثيرة تذكر فيها البصرة والكوفة في كلا النظامين المالي والنقدي، وإنما كان المصرين يعاملان معاملة العراق أو الجزء الشرقي من الدولة الإسلامية.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ما أنتهى درب ، ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضلك يا رب، فالحمد لله قولاً وفعلاً وشكراً ورضى، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

وبعد أن تناول هذا البحث تطور النظام المالي في البصرة والكوفة (١٤_١٣٢/٦٣٤_٧٥٠م) بدراسة تحليلية مقارنة .

ظهرت نتائج البحث كالتالي :

١ - أن النظام المالي والنقدي في البصرة والكوفة لم يكن بمعزل عن إقليم العراق.

٢- واردات ونفقات مدينتي والبصرة والكوفة لم تكن محصورة بالمدينتين ، فأغلب موارد هذه المدينتين كان من خارجها خاصة في زمن الفتوحات الإسلامية ، من الولايات والمدن والكور القريبة منهما.

٣- النظام المالي في البصرة والكوفة بشقيه الواردات والنفقات كان يجبى وينفق بإسم العراق، وليس بإسم البصرة والكوفة ، إلا في حالات نادرة جداً يذكر فيها واردات البصرة والكوفة، وهذه من أهم الصعوبات التي واجهت كتابة هذا البحث.

٤ - النظام النقدي في البصرة والكوفة، يرافقه عملية إصدار النقود وضربها وسكها ، حيث ينطبق على المدينتين ما أنطبق على النظام المالي، فكانت النقود تسك وتحدد نوع النقود من الذهب والفضة باسم العراق أو الجانب الشرقي من الدولة الإسلامية.

٥ - تطور النظام المالي في مدينتي البصرة والكوفة ، في الفترة المذكورة التي كانت ضمن حدود الزمنية والمكانية للبحث، من تطور في التنظيمات المالية بتنظيم الايرادات والنفقات .

٦ - تطور النظام النقدي وسك النقود لما فيه من تحول تأريخي ونقدي ،حفظ هيبة الدولة الإسلامية من جهة، وولادة نظام إسلامي جديد ، يحاكي الأنظمة النقدية للدول المنافسة والمجاورة، بل يتغلب عليها.

المصادر والمراجع

المصادر:

١. أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد ،(ت:١٨٢هـ٧٩٨م)، **الخراج**، دار المعرفة ، بيروت ،١٩٧٩م.

٢. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم , المقدسي البشاري , أبو عبدالله محمد بن أحمد ,(ت٣٨٠ هـ -٩٩٠م), مكتبة مدبولي , القاهرة , ١٩٩١م .

٣. الاستخراج لأحكام الخراج، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م

٤. **ألأحكام السلطانية**، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي،(ت:٤٥٠هـ-١٠٨٥م)، دار الحديث , القاهرة، ٢٠٠٧م.

٥. **ألبلدان**، ابن الفقيه، أبي عبدالله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني،(ت:٣٦٥هـ٩٧٦م)، تحقيق : يوسف الهادي ،عالم الكتب، بيروت ، لبنان،١٩٩٦م.

٦. ألبلدان، أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (ت بعد ٢٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٧. ألتاج في أخلاق الملوك ، الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، (ت ٢٥٥ه) ،المحقق: أحمد زكي باشا،المطبعة الأميرية - القاهرة،الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م

٨. **ألكامل في اللغة والادب**، المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس،(ت:٢٨٥هـ٨٩٨م)، ٤مجلد،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٩. **ألنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ- ١٤٧٠م)، ١٦ مجلد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

١٠. **ألوزراء والكتاب**، الجهشياري، أبي عبدالله محمد بن عيدروس ،(ت:٣٣١هـ٩٤٣م)، تحقيق: مصطفى السقا، ابراهيم البياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى حلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٩٨م.

١١. أنساب الأشراف، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود،(ت:٢٧٩هـ٨٩٣م)، ١٧مجلد، تحقيق: سهيل زركار، رياض الزركلي، دار الفكر، بيروت،١٩٩٦م.

١٢. **البدء والتاريخ**، المقدسي، المطهر بن طاهر، (ت:٣٥٥هـ٩٦٦م)، ٦مجلد، مكتبة الثقافة الدينية،

بور سعيد، مصر ، ٢٠١٣م.

١٣. تأريخ الطبري، تأريخ الرسل والملوك،١١ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي،(ت:٣٤٠هـ_٩٥٢م)، مجلد، دار التراث ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.

١٤. تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب ،(ت:٤٢١هـ_١٠٣٠م)،٧مجلد، تحقيق: كسروي حسن، دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٣م.

١٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المقريزي، - المقريزي،١٠ مج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩م.

١٦. رسائل المقريزي، المقريزي، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٧. سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ،- ابن عبد الحكم، أبي محمد عبدالله،(ت:٢١٤هـ_٨٣٠م)، **تحقيق: أحمد عبيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٤م.**

١٨. شرح زروق على متن الرسالة،- زروق، ابن أبي زيد القيرواني شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، (ت: ٨٩٩هـ- ١٤٩٤م)، ٢ مجلد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٩. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري ثم القاهري (ت: ٨٢١هـ- ١٤١٨م)، ١٥ مجلد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٠. صورة الارض،٢مجلد، أبن حوقل، ابو القاسم محمد(ت٣٦٧هـ) ،دارصادر ، بيروت ،١٩٣٨م

٢١. فتوح البلدان، البلاذري ، دار ومكتبة الهلال، بيروت،١٩٨٨م.

المراجع:

١- **التطور الاقتصادي في العصر الاموي** الجفري، محمد هاشم عيدروس، ، **دراسة تحليلية تقويمية**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٢م.

٢- **الحياة الاقتصادية في العصور الاسلامية الأولى**، البطاينة، محمد ضيف، دار طارق، عمان، ١٩٨٠م.

٣- **الخراج والنظم الاسلامية**، الريس، محمد ضياء الدين، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

٤- الإدارة في العصر الأموي، نجدة، خماش، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

٥- تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية، أحمد حسن، دار المدني، جدة، ١٩٨٩م.

٦- خطط البصرة ومنطقتها : دراسة في أحوالها العمرانية والمالية في العهود الإسلامية الأولى ، العلي ، صالح ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد، ١٩٨٦م.

٧- **الكوفة وأهلها** في صدر الإسلام، العلي : دراسة في أحوالها العمرانية وسكانها وتنظيماتهم ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣م.

٨- كتاب القران ونقض مطاعن الرهبان، صلاح عبد الفتاح، الخالدي، دار القلم ، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م

٩- عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، أكرم بن ضياء العمري،مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة: الأولى، - ٢٠٠٩م.

١٠- وبل الغمَامة في شرحِ عمدة الفِقْه لابْنِ قُدَامَة،٨مجلدة الطيار، عبد الله بن محمد بن أحمد ،دار الوطن للنشر والتوزيع، السعودية،الطبعة، الأولى،٢٠١٢م.